واقع الاقتصاد العراقي والدين العام (منطلقات تحليلية) المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

The reality of the Iraqi economy and public debt (analytical premises) Duration (٢٠٠٤-٢٠١٩)

الباحث-سجاد عبد الحسين أ.م.د عادل سلام كشكول

جامعة واسط- كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

بقصد الوصول إلى الانتعاش الاقتصادي لابد من إحراز معدلات نمو جيدة وهو الهدف التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه سواء كانت نامية آو متقدمة مستقرة أو غير مستقرة وتختلف السياسات لآجل تحقيق الأهداف المرسومة كل بلد حسب مميزاته وخصائصه وبشكل خاص تتمتع البلدان ذات الإنتاج النفطي بمميزات تمكنها من تحقيق معدلات نمو إذ تكون مهيئه أكثر من غيرها إذ استخدمت هذه الثروة لتنمية مواردها وتوظيفها ضمن الأنشطة الإنتاجية وعدم الاقتصار على الأنشطة الاستهلاكية الترفهيه وهذا ما يعانيه الاقتصاد العراقي من شلل قطاعات الإنتاجية وضعف المستويات التنموية للمساهمة ضمن بنود الموازنة العامة ، أن الظروف الصعبة التي مرت بالاقتصاد ولا زالت مستمرة منها المحلية والدولية أدت إلى عجز تمويلي متراكم مما أدى بالاقتصاد إلى للجوء نحو الاقتراض الخارجي بعد أن عجزت مصادر التمويل المحلية عن تعبئة الموارد للازمه لبنود الموازنة العامة .

Abstract

... In order to reach economic recovery, good growth rates must be achieved, which is the goal that all countries seek to achieve, whether they are developing or developed, stable or unstable. Policies differ in order to achieve the goals set for each country according to its advantages and characteristics, and in particular, countries with oil production have advantages that enable them to achieve Growth rates as

it is more prepared than others, as this wealth was used to develop its resources and employ them within productive activities and not be limited to recreational consumer activities. Continuous ones, both local and international, led to an accumulated financing deficit, which led the economy to resort to external borrowing after the local sources of financing were unable to mobilize the necessary resources for the items of the general budget.

أهمية البحث

أن أهمية الدراسة تتمثل بالبحث عن مصادر للاقتراض الخارجي يقابلها الالتزامات طويلة الأجل ومرهقة للموازنة الدولة لكن لابد منها كونها الخيار الوحيد الذي يمكن إن يمول الموازنة بعد أزمة تفاقم النفقات العامة مقابل عجز الإيرادات العامة لسبب الظروف الراهنة بعد تغير النظام

أهداف البحث

أما هدف البحث يتلخص في تسليط الضوء على تحليل واقع الاقتصاد العراقي ودور بعض العوامل المؤثرة على الدين العام أو الاقتراض الخارجي .

فرضية البحث

أما فرضية البحث فكانت بالشكل الأتي

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن انعكاسات الاقتراض الخارجي من الممكن أن تكون يجابيه أذا كانت هناك توظيف جيد لهذه الأموال والعكس صحيح

حدود البحث

يتمثل البحث الحالي ب

الحدود الزمانية : وهي عبارة عن سلسلة زمنية ممتدة من (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الحدود المكانية : تمثلت بجمهورية العراق.

منهجية البحث

استخدم البحث الحالي المنهج النظري التحليلي لتحقيق أهداف البحث ومتطلباته .

المقدمة

أن جميع دول العالم تتطلع لنهوض باقتصاديتها من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي حتى الوصول إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي والمحافظة على مستوى الاستقرار الاقتصادي وهذا يحتاج تنظيم وإتباع سياسات تتلاءم طبيعة اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة على حد سواء ، و أن طبيعة التعامل مع المشكلات الاقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى فبعض الدول تعاني من عجز في التمويل المتراكم بسبب تراجع الإيرادات النفطية للدول أحادية الجانب نتيجة تأرجح أسعار النفط العالمية ، وهذا ما دفع السلطات الاقتصادية إلى أتباع سياسات متعددة منها الاقتراض (الداخلي – الخارجي)، وبما أن الاقتصاد العراقي ذات طبيعة ريعيه فهو يعاني من العديد من الإخفاقات كعجز الموازنات التي وهذا كان دافع للجوء إلى الاقتراض العام.

المبحث الأول : واقع مؤشرات الاقتصاد العراقي ٢٠٠٤-٢٠١٩

إن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كلياً على إيرادات النفط ، ولا تسعى أي بوادر لتنمية في الوقت الذي يوجد فيه من يحقق النمو الاقتصادي لتحسين مستوى دخل الفرد الحقيقي في حين توجد مخاطر سلبية في حال التغير في أسعار النفط وهذا يؤثر تأثيراً مباشراً في حركة الاقتصاد.

ومن المؤشرات المستقبلية أن البلاد تمتلك الكثير من الإمكانيات القادرة على تطوير قطاعات الإنتاج وتحسينها ومن أجل تحقيق هذه المؤشرات المستقبلية يجب رسم خطة مستقبلية وتحديد أهداف الرؤى المستقبلية لتطوير الاقتصاد العراقي وكذلك العمل على تفعيل دور القطاع الخاص استقطاب الاستثمار وفيما يأتي ابرز المؤشرات الاقتصادية في العراق وكذلك العمل على تفعيل دور القطاع الخاص واستقطاب الاستثمار [١]. وفيما يأتي أبرز المؤشرات الاقتصادية في العراق

أولا: ميزان المدفوعات

إن من ضمن مكونات ميزان المدفوعات العراقية يمكن توضيح ما يأتي:

أ- حساب الميزان التجاري :

إن ميزان المدفوعات العراقي سجل عجزاً بصورة واضحة ففي عام (٢٠٠٣-٢٠٠٤) بلغ العجز في الميزان التجاري ما يقارب (٢٢٢٤) مليون دولار وكان ذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في الصادرات مقابل الزيادة في الاستيرادات، وإن هذا العجز في هذين العامين تغير إلى فائض للأعوام

[١] الجياش ، اكرام نعمة علي ، أزمات الدبون السيادية أسبابها ومساراتها منطقة اليورو والعرق أنموذجاً ، ٢٠١٨،ط٢ ، مركز العراق للدراسات ، ص١٧١-١٧٢

ألاحقة فتحول هذا إلى الفائض من (٣٦٩٥,٢) مليون دولار في عام (٢٠٠٥) إلى ما يقارب (٧٠٩٥,٦) مليون دولار في عام (٢٠٠٦)[١]، إما في عام (٢٠٠٨) ، فكان الفائض التجاري حوالي (٣٣٦٠٠) مليون دولار وهذا النمو المستمر عمل على تعزيز الوضع الايجابي لميزان المدفوعات وهذا ناتج من زيادة الإيرادات النفطية العراقية و بدأ ت زيادة الفائض التجاري إذ بلغ في عام (٢٠١١) حوالي (٣٩٠٤٨,٠) مليون دولار.

ب- ميزان حساب رأس المال

إن الدراسات لتتبعيه لحساب رأس المال كانت توضح العجز الذي حصل في عام (٢٠٠٨) والذي كان يقدر بحوالي (٤٤٩٢٣,٢٥٤) مليون دولار والذي جاء نتيجة الفائض في حساب الميزان الجاري والذي ساعد الحكومة العراقية على استثمار تلك الفوائض في زيادة استثمارات المحفظة (أذونات خزائن أجنبية)

اما في عام (٢٠١٠) فكان حساب رأس المال الفائض حوالي (١٦٨٨٩,٦) مليون دولار وان هذا الفائض كان نتيجة التحولات الرأسمالية المتعلقة بإنشاء أصول ثابتة في الاقتصاد العراقي وبالتالي يتم إدخال المنح الاستثمارية النقدية و العينية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لصندوق الأعمار التابع إلى البنك الدولي والذي يكون له دور فعال في نشأة هذا الفائض [٢].

اما في عام (٢٠١١) فإن حساب رأس المال كان الفائض فيه يزداد بدرجة كبيرة إذ بلغ ما يقارب(٣٩٠٤٨,٠) مليون دولار وكان ذلك نتيجة ما حققه صافي الاستثمار المباشر من فائض والذي يقدر بحوالي (١٧١٦،٣) مليون دولار [٣].

ثانيا: الموازنة العامة

لقد تبين من الدراسات السابقة أن في عام ٢٠٠٧ حصل عجز في الموازنة وكان ذلك بحوالي (١٨,٥) مليون دينار وكان ذلك نتيجة زيادة في الإنفاق العام يعد استقطاب ملاكات جديدة وإنشاء مشروعات استثمارية كبيرة وإعادة أعمار المحافظات وارتفاع تخصيصات تنمية الأقاليم وغيرها ، وفي عام (٢٠٠٩) كان هناك عجز ملحوظ بلغ حوالي (٥,٥) ترليون دينار وكان ذلك نتيجة عدم الكفاية من الإيرادات النفطية في تسديد نفقات الموازنة العامة فإن تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية كان سبب نشؤء الأزمة المالية وكذلك عدم وجود مرونة في زيادة الكلف التشغيلية والتي

[١] البنك المركزي العراقي النقرير الاقتصادي السنوي ،٣٠٠٦، ص٦٥
[٢] البنك المركزي العراقي الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٠، ص٥٩
[٣] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١١، ص٦١

منها (٣٤%) الرواتب والرواتب التقاعدية وعدم السيطرة على ضغط النفقات التشغيلية علاوة على ترهل وفائض في هيكل الدولة وتدهور المنظومة الضريبية من التنوع في التحصيل والكفاءة وعدم توفير إستراتيجية محلية وقطاعية [١].

أما في عام (٢٠١٠) فقد كانت زيادة في النفقات العامة في العراق وكانت تقدر بحوالي (٥,٢) ترليون دينار وهذا يؤدي إلى زيادة في القيمة النقدية للنفقات العامة وذلك حفاظاً على مستوى خدماتها من غير تحقيق زيادة في حجم الإنتاج الوطني [٢].

المبحث الثاني :الآثار الاقتصادية للدين العام على الاقتصاد العراقي٢٠٠٤-٢٠١٩

أن ما يخلفه الدين العام من اثأر سلبية على مستوى توزيع الدخل القومي وعلى الطلب الفعال لان اغلب الدول تلجأ إليه لتغطية العجز ، فالدين العام يؤثر بصورة مباشرة على مستوى الاقتصاد والتوازن الاقتصادي كما يؤثر سلباً على المتغيرات الاقتصادية التي تدير الطلب الكلي الفعال المتمثل في الميل الحدي للاستهلاك، والادخار، والكمية النقدية المتداولة في تمويل الاستهلاك والاستثمار العام ، وسعر الفائدة ،والكفاية الحدية لرأس المال وإن هناك عوامل أساسية تنظم طبيعة الآثار الاقتصادية للدين العام في الاقتصاد[٣] ومنها :

أولا : التنظيم الفني للدين العام من حيث الحجم والمدة والموازنة المالية التي تعمل على تغطية الاستهلاك للمكتتبين، وان هذه العوامل تعمل على توجيه أثار الدين العام نحو التوسع أو التضخم أو الانكماش.

ثانياً : مستوى الدخل القومي ومرونة العرض الكلي الذي يتحكم بمستوى زيادة الطلب الكلي الفعال..

ثالثاً: النفقات العامة المستعملة في تمويل الدين العام فأن الدول المثقلة بالديون تعاني من انخفاض في نسبة الاستثمار إلى الإجمالي الناتج المحلي في حين كان من المتوقع لها الزيادة ، أما إذا تم استعمال الدين الداخلي في تمويل الاستثمارات الإنتاجية فهو لا يعد ضماناً كافياً لعدم ظهور

[١] الجياش ، اكرام نعمة علي ، ازمات الديون السيادية أسبابها ومساراتها منطقة اليورو والعراق أنموذجاً ، ٢٠١٨ ،ط ٢، مركز العراق للدراسات ، ١٧٥

[٢] جواد، سرمد عباس ، تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق وزارة المالية الدائرة القانونية قسم السياسات الاقتصادية ، ٢٠٠٧، ص١٤

[٣] مدللة ابو ، والعجلة ، مازن، سمير، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية ، ٢٠١٣، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، مجلد ١١، فلسطين العدد ١

مشكلات حجم الدين وذلك لكون المشروعات الاستثمارية لم يكن لديها إمكانية سداد أعباء الديون وهذا بسبب عاملين أساسين هما:

- أن المشروع الاستثماري الإنتاجي قد يكون غير ملائم من الناحية الاقتصادية وبالتالي قد يتسبب بعجز في تحقيق معدل العائد الكافي لسد أعباء الدين المترتبة عليه.

- أن المردودات الغير مجدية التي يحققها المشروع الاستثماري عند الاعتماد على الاقتراض بأسعار وفائدة مرتفعة من البنوك التجارية فهذا يؤدي إلى تكلفة باهظة تتحملها المشروعات الإنتاجية وبالتالي تؤثر على ربحها [١].

ولما يعكسه الدين العام من آثار كبيرة على النشاط الاقتصادي؛ فإن الدين العام يعد أداة لتوجيه الاقتصاد لكونه يؤثر بشكل مباشر على توزيع العبء المالي العام بين طبقات المجتمع على مستوى الدخل القومي ، فالآثار الاقتصادية التي يولدها الدين العام تكون نتيجة طريقة توظيف حصيلتها سواء وظفت في تمويل الإنفاق الاستهلاكي الجاري الذي لا يزيد من الطاقة الإنتاجية للجميع ،او وظفت في الإنفاق الاستثماري بمعنى توسيع الطاقات الإنتاجية من أجل ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي، وإن الآثار الاقتصادية التي يولدها الدين في الاقتصاد العراقي يمكن أن تصنف إلى صنفين هما الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي والأخرى الآثار الاقتصادية للدين الخارجي [٢].

الآثار الاقتصادية للدين الحكومي الداخلي

يمكن النظر إلى الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي في اقتصاد العراق من متغيرين هما:

أ- أثر الدين العام الداخلي في (GDP)في الناتج المحلي ،إن الدين العام الداخلي يمثل نسبة GDP فهو يتكون نتيجة عجز الموازنة العامة التي تولدت بسبب القصور في الإيرادات العامة عن مواجهة الديون الكبرى في النفقات العامة ، والتي كانت نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي كان يتعرض لها العراق من أوضاع غير مستقرة وغير أمنية ،وانخفاض ملحوظ في أسعار النفط، خلال المدة ما بعد ٢٠٠٤ لذلك اعتمدت الحكومة العراقية اعتمادا كلياً على الناتج المحلي الإجمالي

[١] الفراجي محمد مدلول إبراهيم ، الموازنة الاتحادية العراقية بين هيمنة النفقات التشغيلية وانخفاض النفقات الاستثمارية وزيادة حجم الدين العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، ٢٠١٩، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

[٢] جوحي ، نسرين حسن، ٢٠١٦، اتجاهات الدين الحكومي وتاثيرها على السياسة النقدية العراق حالة دراسية للمدة من ١٩٩٠-٢٠١٣، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد.

GDP لتسديد حجم الدين (الأقساط ، الفوائد) وإن قدرة الحكومة على سد الدين تعتمد بصورة أساسية على ارتفاع في GDP وبالعكس [١].

ب- اثر الدين العام الداخلي في الاستثمار

إن الاتفاق الحكومي الاستثماري يكون تمويله عن طريق الموازنة العامة وهي عادة ماتكون لسنة لذلك فهو يعد انفاقاذاًالأمد طويل وبما أن العراق من الدول التي تعتمد اعتماداً كلياً على الصادرات النفطية لتحقيق الإيراداتوأن المنتجات النفطية تباع في الأسواق الآجلة وغالبا ما تكون مؤجلة شهراً حيث تقوم الحكومة العراقية بإصدار حوالات الخزينة أو السحب من الرصيد النقدي الموجود لتمويل العجز المؤقت الذي حصل في الموازنة العامة، فالاقتصاد العراقي قطاع ريعي يتميز بالاعتماد على القطاع النفطي بشكل رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي GDP مع امتلاك العراق موارد أخرى متنوعة كالموقع الجغرافي والزراعة والسياحة الدينية لا أن الاقتصاد العراقي مازال يعاني من انعدام التوازن الهيكلي [٢].

ثانياً: الآثار الاقتصادية للدين العام الخارجي

ان من الأمور الهامة والضرورية معرفة الآثار الاقتصادية التي تنتج من الديون الخارجية ،ففي العراق تختلف الآثار التي تسببها الديون الخارجية الناتجة من الحروب والكوارث فهي تختلف من حيث درجة تنوع الشروط ،وحجم الديون ،وأجال استحقاقها ومستوى نمو قطاع الاستيراد والتصدير، وغيرها من طرق استخدام هذه القروض ،فالتعرف على زيادة المديونية الخارجية وأثارها في الاقتصاد العراقي تكون عن طريق متغيرات أساسية ثلاثة هي:

١-أثر الدين العام على الصادرات

إن القروض الخارجية للعراق في المدة ما بعد ٢٠٠٤ كانت تصب في تمويل العمليات العسكرية حتى عام ٢٠١٧ فكانت تغطي النفقات التشغيلية من الأجور والرواتب والاحتياجات المحلية لمجمل فعاليات الاقتصاد الوطني بعد أن لم يتم تغطية جميع هذه المتطلبات وبعد عجز الإيرادات العامة

[١] الفراجي ،محمد مدلول إبراهيم ،الموازنة الاتحادية العراقية بين هيمنة النفقات التشغيلية وانخفاض النفقات الاستثمارية وزيادة حجم الدين العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،٢٠١٩

[٢] الراوي ، احمد عمر، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، الناشر دار الدكتور للعلوم ، بغداد ،٢٠٠٩، مركز المستنصرية للدراسات العراقية والدولية ،.

وتعرضها للتذبذب في أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية وتذبذب الإنتاج من ناحية أخرى [١].

فالمنظمات الدولية والهيئات المختلفة اتخذت معدل خدمة الدين مؤشراً لقياس العبء الذي يصيب الاقتصاد العراقي فمن معدل خدمة الدين يتم قياس نسبة ما استنزف من مدفوعات خدمة الدين من إجمالي النقد الأجنبي الذي ينتج من السلع والخدمات والصادرات [٢]، فالناتج الإجمالي GDP الذي تكونة نسبة مهمة من الصادرات النفطية بمعنى كلما ارتفعت نسبة استقطاع خدمة الديون الخارجية من حصيلة الصادرات هذا يشير على وجود عبء الدين العام وبشكل واضح وبالعكس ، فعبء الدين العام له علاقة بمدى الضغط الذي تتبعه مدفوعات الدين على الاحتياطيات من العملات الأجنبية التي يكتسبها عن طريق الصادرات النفطية [٣].

٢- اثر الدين العام الخارجي على الطاقة الاستيرادية

ان حجم الناتج الإجمالي GDP له علاقة بحجم الواردات والتي يطلق عليها معامل الواردات والذي من خلاله تتضح نسبة الناتج المحلي الإجمالي GDP المستوردة للاقتصاد القومي ، وهناك علاقة وطيدة بين مستوى الاحتياطات الدولية وبين نسبة زيادة وتفاقم حجم الدين العام فعندما تزداد قيمة ونسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي واردات الحكومة كلما زادت قدرة الحكومة بالوفاء بالالتزامات وتمويل وارداتها ، فعندما تتوفر لدى الحكومة القدر الكافي من الأموال الأزمة لاستيراد السلع الاستهلاكية كالمواد الغذائية التي قد يصعب الاستغناء عنها وكذلك السلع الوسيطة لغرض تنفيذ برامج الاستثمار وبذالك تنجح الدولة في تحقيق الخطط الانمائيه وتتجنب اللجوء إلى الضغوط الخارجية التي قد تعرقل هذه الخطط ففي حال انخفاض او في المستوردات أو التذبذبها؛ فأن ذلك يؤدي إلى أثار سلبية على الاقتصاد القومي في العراق ، فالقدرة الذاتية على الاستيراد تتأثر بشكل مباشر عند ارتفاع حجم الدين العام وهناك عدد من العوامل تتحكم بالطاقة الاستيرادية وتؤثر عليها بشكل كبير ومنها:

- كمية الصادرات وحجمها

---

[١] الكناني ، كامل كاظم بشير، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، ٢٠١٣،دارالدكتور للعلوم ، بغداد الطبعة الاولى.

[٢] زكي ، رمزي زكي، الديون والتنمية القروض الخارجية واثارها على البلاد العربية ، ١٩٨٥، ط١ ، القاهرة ، دار المستقبل العربي

[٣٣] الفراجي ،محمد مدلول إبراهيم ،الموازنة الاتحادية العراقية بين هيمنة النفقات التشغيلية وانخفاض النفقات الاستثمارية وزيادة حجم الدين العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،٢٠١٩

– تكلفة السلع المستوردة

– حجم الخدمات وإعادة جدولة الديون الخارجية

وهذا يشير إلى أن الطاقة الاستيرادية يمكن تحديدها بكمية العملات الأجنبية ومستوى اسعار الواردات فالعملات الأجنبية هي مقدار صادرات الخدمات والسلع ، فالطاقة الاستيرادية للعراق تتحدد بمقدار حصيلة الصادرات النفطية وعلى هذا الأساس فإن ارتفاع مدفوعات الدين الخارجي يقتطع من حصيلة الصادرات وهذا ما جعل توجه الاقتصاد العراقي نحو السوق المفتوح بعد مدة ٢٠٠٤ والذي دفعهم إلى زيادة إجمالي الاستيرادات [١].

٣– اثر مدفوعات خدمة الدين العام في العجز بميزان المدفوعات

إن الاقتصاد العراقي في المدة ما بعد ٢٠٠٤ كان يعاني من عجز كبير في ميزان المدفوعات وذلك بسبب الاعتماد الكلي على الصادرات النفطية وان زيادة الاستيرادات تقاس بحصيلة الصادرات ومستوى GDP ، وإن أحد أسباب العجز في الحساب الجاري مدفوعات الفائدة في الاقتصاد العراقي هي مشكلة مدفوعات خدمة الدين ، ومعنى ذلك ان الحكومة إذا استخدمت الديون الخارجية ولاسيما رؤوس الأموال الأجنبية لزيادة إجمالي الاستثمار فهذا يزيد من معدلات نمو GDP وهذا يولد اثرين مختلفين لتلك الديون الخارجية وهما:

– **ايجابية الأثر** لتحسين ميزان المدفوعات ويتم ذلك في حال كون حجم تصدير الفوائد على الديون اقل من حجم انسياب رؤوس الأموال لصالح الدول النامية.

– **سلبية الأثر** وهي استمرار نمو العجز الناتج من زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وان تسديد خدمة مدفوعات الدين العام والمتمثلة بعوائد الاستثمار ففي فترة ما بعد ٢٠٠٤ بدأت الديون الخارجية للعراق بالانخفاض وذلك بسبب ارتفاع الصادرات النفطية التي أخذت تسدد مدفوعات خدمة الديون مقابل انخفاض الواردات وكذلك العمل على إعادة جدولة الديون المتراكمة [٢].

---

[١] زكي ، رمزي زكي، ازمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث ،١٩٧٨ مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب

[٢] الفراجي ،محمد مدلول إبراهيم ،الموازنة الاتحادية العراقية بين هيمنة النفقات التشغيلية وانخفاض النفقات الاستثمارية وزيادة حجم الدين العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،٢٠١٩

الدين الحكومي وفجوة العجز العراقي

إن أحداث ما بعد ٢٠٠٣ كانت لها مؤشرات إيجابية وذلك لرتفاع الصادرات النفطية وهذا ينعكس بشكل إيجابي على الاستثمار والناتج المحلي والصادرات وعلى مؤشرات الدين الحكومي كافة [١] فالدين الحكومي يعد من المصادر المهمة للإيرادات العامة فالدولة تلجأ إلى الدين لغرض تمويل النفقات العامة في حال كون عاجزة عن توفير الإيرادات من مصادر أخرى كالضرائب و القروض فتعتمد على الاقتراض من منافذ متعددة كالأفراد والهيئات الدولية او الأجنبية او المحلية[٢].

إن مخلفات السلطة البائدة تركت ديوناً كبيرة على العراق يحدد حوالي (١١٤) مليار دولار وهي كانت نتيجة الحروب مع دول الجوار والتي أنفقت بعيداً عن مصلحة الشعب؛وفي ما بعد عام ٢٠٠٤ عمل العراق على تسوية ديونه مع الدائنين وكان ذلك عند اجتماع دول نادي باريس مع الدول الدائنة للعراق وقد تم التخفيض وكان مقترناً ببعض الشروط على العراق من قبل صندوق النقد الدولي و كانت التخفيض بنسبة (٣٠%) وذلك من أجل العمل على إصلاحات اقتصادية ليتم لتخفيض مرة أخرى بنسبة (٣٠ %) ويكون ذلك بعد إتمام الإصلاحات وتنفيذ الشروط ومن ثم حذف نسبة (٢٠ %) اخرى وهكذا كان مجموع شطب الديون بنسبة (٨٠%)[٣]، وعند شطب جميع الحقوق المترتبة على العراق اجتمعت مجموعة دول نادي باريس ووزارة المالية العراقية والبنك المركزي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمدققين والمستشارين للدولتين وكان الاتفاق على شطب نسبة (٨٠ %) من الديون العراقية لنادي باريس والتي كانت تقدر بحوالي (٥١٠٦%) مليار دولار [٤].

وفي عام ٢٠١٠ شهد الاقتصاد العراقي أزمة مالية مما ولد جملة من المشكلات الاقتصادية ثم كان من أكبر المشكلات التي واجهها هي انخفاض أسعار النفط والذي تزامن مع اجتياح عصابات داعش للعديد من المناطق وهذا ما زاد كلفة المواجهة مولداً أعباء مالية على الدولة وكان ذلك نتيجة

---

[١] العاني ، عماد محمد علي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، قياس مؤشرات الدين الحكومي وأهم أثارها الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد ٩٨، مجلد ٢٣، ٢٠١٧،ص ٢٦٢

[٢] عبداللطيف ، عماد محمد علي ، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٩ن ص ٥

[٣] الراوي ، احمد عمر ، التمويل الدوري وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية (دراسة تحليلية للدين العراقي)، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، ط١، ٢٠١٧، العاق - بغداد

[٤] هليو ، اسراء جعفر ، اثر العجز الحكومي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٦) ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، ٢٠١٩، ص٧٩

ارتفاع نسبة عدد النازحين إلى حوالي ثلاثة ملاين شخص يعيشون بظروفاً بالغة الصعوبة، السبب الذي زاد نسبة النفقات مقابل انخفاض نسب المشروعات الاستثمارية مما دفع الى زيادة في الدين العام الداخلي فكانت حصيلته حوالي (٣٦,١%) من الناتج المحلي وبالأسعار الجارية ، علاوة على انخفاض أسعار النفط خلق فجوة السيولة النقدية إذ اعتمدت الحكومة على التوسع بإصدار حوالات الخزينة[١].

إجمالي الديون الخارجية على العراق في فترة (٢٠٠٤- ٢٠١٩)

ان العراق لم يكن في السابق مصنفاً ضمن الدول التي تحتاج إلى تمويل دولي لتحقيق التنمية لكونه من الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق، وهذا يساعد على تحقيق الاستدامة المالـ ية عن طريق التوازن بين الإيرادات الناتجة من الصادرات النفطية والإنفاق العام[٢] ، لكن بعد تعرض العراق لإحداث والحروب التي تعرض لها العراق حولت العراق إلى دولة مديونة بعد إن كان لديها أكثر من (٣٥) مليار دولار من الاحتياطات الأجنبية إذ بلغت ديون العراق عام ٢٠٠٣ حوالي (١٢٠) مليار دولار وكانت موزعة على ثلاثة أجزاء أساسية هي:

- **المجموعة الأولى** تقدر بحوالي (٤٠) مليار دولار للدائنين من نادي باريس توزعت بشكل (٢١) مليار دولار بشكل ديون أصلية و (١٩)مليار دولار بشكل فوائد مستحقة ، وقد تم تخفيضها على (٣) مراحل وبنسبة ٩% وفي نهاية عام ٢٠١٧ بلغت (٦) مليار دولار
- **المجموعة الثانية** للدائنين غير الأعضاء في نادي باريس و كانت تقدر ب(٦٠) مليار دولار وحدد جزء منه، إلى دول مجلس التعاون الخليجي كانت بحدود (٤٩) مليار دولار، وقد بذلت جهود كبيرة لجعل هذه الديون على غرار ديون نادي باريس لكن كان هناك الكثير من الأسباب التي تعيق تحقيق المصلحة الوطنية كالعلاقات السيئة بين الحكومات العراقية المتعاقبة ومجلس التعاون الخليجي وعدم رغبة دول مجلس التعاون الخليجي لمد يد العون للعراق في الوقت الذي كان العراق قريباً من إيران ،ومن ناحية أخرى كانت للديون بقدر (١٦) مليار دولار لتركيا والصين وللدول الأوربية الشيوعية وديون بلغت حوالي (٤١) مليار دولار بعد إن تنازلت الصين عنها من مجموع الديون البالغة (٨,٥) مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٧ كما إن الإمارات تنازلت عن ديونها البالغة (٧) مليار دولار في عام ٢٠٠٨.

---

[١] عداي ، نور شدهان ، تحليل مسارات الدين العام (٢٠١٤-٢٠١٠) وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، ص٤

[٢] الراوي ، احمد عمر ، رؤى تحليلة للوضع الاقتصادي العراقي يعد ٢٠١٤، ط١، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، بغداد العراق ،٢٠١٩

- **المجموعة الثالثة** الدائنين من القطاع التجاري الخاص (الشركات والبنوك والتجار) وكان مقدار الديون حوالي (١٥٩) مليار دولار وكان يتبع مهما أسلوب نادي باريس نفسه وقد تم إعادة هيكلية هذه الديون عن طريق عملية مبادلة الديون بالديون عن طريق إصدار سندات حكومية عراقية كالسندات التي أصدرت عام ٢٠٠٦ والتي كانت بقيمة (٢,٧) مليار دولار وهي مستحقي في عام ٢٠٢٨ وبفائدة(٥,٨%) [١].

ويمكن تصنيف ديون العراق الخارجية إلى أربعة أقسام:

أولاً: ديون نادي باريس

ثانياً: ديون دول خارج نادي باريس

ثالثاً: ديون دول الخليج

رابعاً: ديون معلقة وغير معالجة

كان ثم ديون بعد عام ٢٠٠٣ عند دخول القوات الأمريكية للعراق فتبنت الولايات المتحدة الأمريكية متابعة ديون العراق وقد بدأت تمارس ضغوطها على الدول الدائنة لتخفيض بعض من ديونها المستحق سدادها على العراق والتي تمثل عقبة إمام إنعاش الاقتصاد العراقي وبعد عدد من الاتفاقيات والضغوطات تم الاتفاق مع نادي باريس والذي هو مجموعة من الدول الدائنة والبالغ عددها (١٨) دولة وقد بلغ حجم الديون (٥١،٦) مليار دولار لهذه الدول، وفي عام ٢٠٠٤ تم تخفيض الدين إلى (٨٠%) من نسبة الديون المستحق سدادها على العراق[٢] ، وقد تم عقد مفاوضات مع الدول الدائنة وكان الاتفاق تخفيض حجم الديون بنسبة (٨٠%) وكان ذلك الاتفاق ضمن شروط وهي[٣].

١- عند توقيع الاتفاقية تقلل الديون بنسبة (٣٠%).

٢- عند التوقيع مع صندوق النقد الدولي والاتفاق على الترتيبات السائدة تقلل الديون وبنسبة (٣٠%)

٣- عند التز ام العراق شروط صندوق النقد الدولي بكافة تقلل الديون بنسبة (٢٠%).

٤- إمهال العراق مدة ست سنوات وتكون هذه فترة سماح فلا يطالب في الثلاث سنوات الأولى بتسديد ولكن يدفع جزء من الفائدة أثناء الثلاث سنوات الأخرى والتي تبدأ من عام ٢٠٠٨ ، أما

---

[١] احمد معن الطبقجلي ، ٢٠١٨، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها ، مركز البيان والتخطيط ، ص١٧-١٩

[٢] الجميلي سامي حميد والمحمدي مهند خليفة ، تطور الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٥

[٣] جاسم عبدالرسول عبد ، نحو تقويم الاقتصاد العراقي الحلول والمعالجات ، مجلة المنصور ، ٢٠١٢، العدد ١٤

الديون للدول خارج نادي باريس والتي كان عددها (٢٦) دولة فكانت قيمتها حوالي (١٧،٩) مليار دولار و أصبحت حوالي (٢،٩) مليار دولار بعد التخفيض وفي ذلك الوقت أجري العراق عدداً من الاتفاقيات والمفاوضات مع الدول الدائنة وتمت في عام ٢٠٠٥ اتفاقية تضمنت شطب (٨٠%) منها وزعت بالشكل الأتي:

- في عام ٢٠٠٦ شطب (٤٠%) من الديون
- في عام ٢٠٠٧ شطب (٤٠%) من الديون
- في السنوات الثلاث ابتداء من عام ٢٠٠٦ كان التسديد بنسبة (٢٠%) وبواقع (٧%) سنوياً

وهذا يساعد العراق على التخلص من أعباء الديون المتراكمة [١].

اما الدائنون من دول الخليج العربي (الكويت والسعودية وقطر) فكانت الديون لهم تتراوح بين (٣٠-٤٠) مليار دولار وهذه كانت أكثرها قروضاً من غير فائدة لكنها طالبت بتسيدها ما عدى الإمارات التي أطفأت هذه الديون وبنسبة ١٠٠ % أما لديون التجار (٢٠) مليار دولار.

ويمكن تفصيل الدين العام الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) الجدول رقم (٥)

الجدول (١)الدين العام الخارجي للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مليون دينار

السنوات	الدين العام الخارجي	السنوات	الدين العام الخارجي
٢٠٠٤	١٧٨٢٥٨٥٩	٢٠١٣	٦٨٥٣٢٠٠٠
٢٠٠٥	١٦٢٠٥٣٣٤	٢٠١٤	٦٤١٠٣٧٩٠
٢٠٠٦	١٤٥٢٩٣٦٩	٢٠١٥	٦٧٢٠٧٣٠٧
٢٠٠٧	١٢٦١٨٨٩١	٢٠١٦	٦٩٩٦٤١٩٨
٢٠٠٨	١١٣٢٥٨٧٦	٢٠١٧	٧٣١٥٣٤٤٠
٢٠٠٩	١١١٩٧٩٦٩	٢٠١٨	٤٨٦٢٥٧٨٠
٢٠١٠	٦٩٥٩٠٩٤٠	٢٠١٩	٧٦٦٦٠٠٠٠
٢٠١١	٦٩٣٠٩٦٦٠		
٢٠١٢	٦٩٧٧٨٤٢٠		

[٢]

[١] حداد حامد عبد المديونية العراقية ، مجلة الدراسات الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، العدد ٣٣

[٢] وزارة المالية ، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٨)

إجمالي الديون الداخلية في العراق في مدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

إن الدين العام الداخلي في العراق يتكون من مكونين أساسين هما:

١- رصيد الموجود النقدي الحكومي لدى البنك المركزي

ان البنك المركزي العراقي يعطي الحكومة العراقية الحق بسحب أموال يتجاوز مقدار أموال الحكومة عند البنك المركزي العراقي ويكون ذلك ضمن اتفاق مسبق مع المصرف [١]، فإن زيادة مقدار السحب من البنك المركزي يسبب انخفاضاً في الاحتياطي النقدي وبالتالي يؤدي إلى الإصدارات النقدية الجديدة.

٢- إصدارا لأوراق المالية الحكومية

إن الأوراق المالية تتمثل بالسندات الحكومية طويلة الأمد ،وتعمل الحكومة العراقية على إصدارها وبشكل محدود لتمويل الاقتراض الداخلي للحكومة، كما تتمثل بالحوالات الخزينة المركزية التي تعمل الحكومة على إصدارها بالأجل القصير والذي يتراوح بين شهر إلى سنة والفائدة من إصدارها في العراق لسد العجز المؤقت للموازنة الذي يحدث نتيجة عدم التوافق الزمني بين الإنفاق العام وتحصيل الإيرادات العامة و تكون هذه الأوراق المالية حكراً للبنك المركزي والمؤسسات المالية [٢] ، ومن أهم الأوراق المالية الحكومية المتداولة في العراق هي:

أ- السندات الحكومية:

إن هذا النوع من السندات تلجا ليه الحكومة في أوقات الأزمات إذ تستخدم هذه السندات كأدوات دين متوسط الآجل وطويل الأجل وإن الهدف من إصدارها هو اكتساب موارد مالية إضافية لتساعد على تغطية العجز الموجود او التضخم في الموازنة ومن ناحية أخرى فالبنك المركزي يبدأ بالعمل بدلاً من الحكومة فيساهم بإصدار هذه السندات للاكتتاب من قبل المؤسسات الحكومية والجمهور والأجهزة المصرفية [٣] ، وإن السندات الحكومية تصنف هي الأخرى إلى:

- سندات تابعة إلى البنك المركزي.
- سندات تابعة للمصارف التجارية.

---

[١] السعيدي ، ناجي رديس عبد ، الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٧، العدد ٢١

[٢] عبد اللطيف ، عماد محمد ، الدين الحكومي الداخلي وأثرة على السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ٢٠١٢، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣٩

[٣] حسن ، يسرى مهدي ، عباس ، زهرة خضير ، السندات الحكومية ودورها في تمويل عجز الموازنة الاتحادية ، ٢٠١٦، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد٦٧، ص٢٩

- سندات تابعة المؤسسات المالية غير المصرفية وشركات التأمين وغيرها من الجهات الأخرى[١].

ب- حولات الخزينة المركزية

تعد الحوالات الخزينة من أدوات الافتراض الحكومي ذات الأجل القصير، وهي أوراق مالية قصيرة الأجل تعمل الحكومة على إصدارها بشكل محدود لغرض تغطية أي عجز مؤقت في الموازنة العامة الناتج من عدم التوافق الزمني بين تيار النفقات الحكومية وتيار الإيرادات و تكون في اغلب الأحيان القيمة الشرائية لها أقل من القيمة الاسمية وبالتالي تعد هذه الحوالات الخزينية ديناً على كاهل الحكومة في حين ان وزارة المالية هي التي تصدرها ولمدة لأتزيد عن سنة ، فالحوالات الخزينية تعد أداه من أدوات الاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب وكذلك أداة تساهم في التمويل الداخلي للعجز المؤقت [٢].

فالحكومة العراقية لجأت إلى أصدرا هذا النوع من السندات ذات الأجل القصير من حوالات الخزينة ليكون لها دور كبير في لتمويل العجز المالي، لذلك تعد من الأدوات المهمة لهيكلة الدين الداخلي ويمكن تقسيم حوالات الخزينة المركزية إلى عدة أقسام ومنها :

- حوالات الخزينة التابعة للبنك المركزي
- حوالات الخزينة التابعة للمصارف التجارية

حوالات الخزينة التابعة إلى جهات ومؤسسات أخرى

ويمكن تفصيل الدين العام الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) عنطريق الجدول رقم (٦)

الجدول (٢) الدين العام الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مليون دينار

السنوات	الدين العام الداخلي	السنوات	الدين العام الداخلي
٢٠٠٤	٥٩٢٥٠٦١	٢٠١٣	٥٩٢٥٠٦١
٢٠٠٥	٦٢٥٥٥٧٨	٢٠١٤	٦٢٥٥٥٧٨
٢٠٠٦	٥٦٤٥٣٩٠	٢٠١٥	٥٦٤٥٣٩٠
٢٠٠٧	٥١٩٣٧٠٥	٢٠١٦	٥١٩٣٧٠٥
٢٠٠٨	٤٤٥٥٥٦٩	٢٠١٧	٤٤٥٥٥٦٩

[١] يوسف ، عبد اللطيف ، و سايفة ، عبد الرحمن ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، ٢٠١٤، ط١، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ص١١٨

[٢] عاشور،إحسان جبر ،وسليمان،مروة خضير، استخدام حوالات البنك المركزي وحولات الخزينه في أطال التوجهات النقدية والتشريعات القانونية للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥ ، كجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٨، العدد ١١٥، ص٣٣

٢٠٠٩	٨٤٣٤٠٤٩	٢٠١٨	٨٤٣٤٠٤٩
٢٠١٠	٩١٨٠٨٠٦	٢٠١٩	٣٨٣٣١٥٤٨
٢٠١١	٧٤٤٦٨٥٩		
٢٠١٢	٦٥٤٧٥١٩		

الاتفاقيات الهادفة لدعم الاقتصاد العراقي

إن من الاتفاقيات المبرمة مع العراق اتفاقية النقد الدولي، إذ عقد مع العراق عدد من الاتفاقيات لدعم الاقتصاد العراقي ومن هذه الاتفاقيات :

أولا: برنامج المساعدة الضرورية بعد النزاعات (EPCA)

وقع العراق الاتفاقية الأولى مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٤ و كانت نسبة التخفيض حوالي (٣٠%) وقد أكدت بنودها على الإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية الإدارية كما عملت على الدعم الحكومي بالبطاقة التموينية وأسعار النفط وأكدت على تقليل تدخل الدولة في إدارة المشروعات وخصخصة المشروعات للقطاع العام و دعمت المجال الصناعي وساهمت بتثبيت مجموعة من السياسات في استراتجية الأمن القومي العراقي للأعوام ٢٠٠٧– ٢٠١٠ لتهيئة الظروف الجيدة للاقتصاد العراقي ومساعدته على الاندماج مع الاقتصاد العالمي لخلق بيئة اقتصادية ملائمة للاستثمار وتقديم التسهيلات للحصول على القروض وإصدار الرخص وغيرها من الخدمات علاوة على فرصة إطفاء الديون مع دول نادي باريس بحوالي (٨٠%) ، و ساهمت بتخفيض الديون الأخرى، وتم عقد عدد من المفاوضات خارج نطاق نادي باريس مع روسيا والصين و بعض الدول العربية عدا الخليج العربي [١].

ثانياً: اتفاقية التدبير الاحتياطي

إن الخطوة الأخرى التي واجب على العراق تطبيق بنودها هي اتفاقية EPCA وهي تعد خطوة ثابتة بعد أن استطاع العراق إقناع صندوق النقد الدولي باستمراره في الالتزام بالاتفاق المسبق مع صندوق النقد الدولي كونه يشكل جزء مع من إستراتيجية الدولة المستقبلية مما دعى الدولة العراقية إلى برم اتفاقية التدبير الاحتياطي (JBA) في عام ٢٠٠٥ و وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي فعمل على إلغاء (٣٠ %) من الديون العراقية لصالح نادي باريس ، في حين ان (٣٠%)

[١] الغنيماوي ، حيدر ربح نجم ، الآثار التنموية للإصلاح الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤- ٢٠١٧ ، أطروحة دكتورا مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة واسط ، ٢٠٢٠ ، ص ١٣٨

من الديون تم إلغاؤها بحسب اتفاقية ٢٠٠٤ وعلى أن يتم إلغاء (٢٠%) وهي النسبة الأخيرة من الديون لصالح نادي باريس في حال انتهت شروط اتفاقية التدبير الاحتياطي من قبل العراق ولكن نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة تأخر العراق في الإيفاء فاضطر إلى تمديد العمل بهذه الاتفاقية كما اضطر إلى تمديد أخير وقع عام ٢٠٠٧ وقيد حتى نهاية ٢٠٠٨[١].

تراكم الدين العام وأسباب أزمة السيولة في العراق

المقصود بالسيولة الثروة المالية الموجودة بحوزة المؤسسة، أما أزمة السيولة فتعني أن الثروة المالية في المؤسسة لا تغطي التزاماتها، لكن هذا من الصعب أن ينطلق على سياسة دولة لأنها تمتلك السيادة على الثروات الخاصة على الرغم من عدم ملكيتها بحسب القانون، فالدولة تواجه عجزاً في السيولة في حالة الإعسار بمعنى أن الموجودات النقدية والأصول الجارية تكون غير كافية لسد طلبات الدائنين في الداخل ، اما قي حال الدائنين من الخارج فهذا يختلف فيدل على أن الدولة مفلسة وتعاني من عجز في السيولة ولا تستطيع تسديد الالتزامات الخارجية ، فالعراق لا يواجه مشاكلات السيولة وإنما يعاني من عدم كفاية الإيرادات لتغطية النفقات [٢].

فبعد عام ٢٠٠٤ كان العراق مثقلاً بالديون والعقوبات الدولية في حين أن أغلب الدول تخلت عن القطاع العام وتوجهت نحو النظام الاقتصادي الحر وبالتالي تحولت المنشآت الاقتصادية إلى عبء على موازنة الدولة ولا يمكن للقطاع الخاص سد هذه الفجوة [٣]، فالحالة الاقتصادية بالعراق كانت تعاني من فجوات كثيرة إذ وضع الاقتصاد العراقي في موضع مالي مميز في مدة زمنية قصيرة وكان ذلك النمو المطرود في أسعار النفط فكانت كتلة الاحتياطي النقدي الدولي قد تجاوزت الثلاثين مليار دولار إذ احتفظ صندوق التنمية العراقي (DFI) بما يقارب عشرة مليار دولار ومن جهة أخرى كانت الدولة تعاني من ضعف في القدرات الاستيعابية لأجهزة الدولة وبالتالي عجزها عن الاستفادة منتخ صيصات الموازنة العامة لعدد من السنوات المتتالية وهذا يعد تناقضاً بين أمنيات الدولة المالية المتصاعدة وبين ضعف الأداء الاقتصادي [٤].

---

[١] الغنيماوي ، حيدر ربح نجم ، الآثار التنموية للإصلاح الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤- ٢٠١٧ ، أطروحة دكتورا مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة واسط ، ٢٠٢٠ ، ص ١٣٨

[٢] بريهي ، احمد علي ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ، البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٥ ، ص٦

[٣] بريهي ، احمد علي ، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي ، بيت الحكمة ،ط١، بغداد ، ٢٠١١

[٤] الحافظ ، مهدي ، العراق نبؤات الأمل ، دار ميزوبرتامبا ، ط١، ٢٠١٣

الاستنتاجات

توصل البحث الحالي إلى عدد من الاستنتاجات أهمها

١. ان الفساد المالي والإداري المستشري في مفاصل الدول له الأثر الأكبر لاستنزاف موازنات العراق وإغراقه في مستنقع الدين وتبعاته المالية المستقبلية.
٢. إن الاقتصار على الأنشطة الاستهلاكية والترفيهية وإهمال الأنشطة الإنتاجية أسهم بشكل فاعل الى عجز موازنات الدولة للإيفاء بالتزاماتها.
٣. إن مشكلة الاعتماد على القطاع النفطي الوحيد لتمويل الموازنات العامة ناهيك عن تذبذب أسعار النفط عالمياً مشكلة لا يمكن الخروج منها إلا إذا تم إتباع سياسات اتفاقية تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد العراقي وتركز على الجوانب الإنتاجية .
٤. إن التبعات المالية الثقيلة للنظام السابق أسهمت بشكل مباشر في تعميق أزمة الدين العام كون المبالغ المترتبة عليها ضخمة في ظل تغيير نظام سياسي عاجز عن سداد تلك المبالغ مما ترتب عليها التزامات إضافية أثقلت كاهل الاقتصاد.
٥. ان عجز مصادر التمويل المحلية التي لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير دفع باتجاه الإقراض الخارجي على الرغم من تبعاته المالية المرهقة للأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

التوصيات

١. تعزيز مصادر التمويل المحلية بالشكل الذي يتلائم مع طبيعة النشاط الذي تقوم به فضلاً عن تعزيز الأنشطة الإنتاجية.
٢. الاستعانة بالمؤسسات الدولية والمنظمات لغرض شطب بعض الديون التي تعد هي في الواقع تبعات لتأخر السداد او قد تكون مبالغ ترتبت على الديون السيادية في وقت سابق.
٣. إعادة النظر في مساهمة القطاعات الاقتصادية كالقطاع الزراعي مثلاً كونه القطاع الرائد للاقتصاد العراقي وتفعيلة بشكل حقيقي جنباً الى جنب القطاع النفطي لتنويع مصادر الدخل.
٤. مكافحة آفة الفساد المالي والإداري ومحاسبة المقصرين الذين تسببوا بهدر المال العام.